الصعوبات اللغوية لخريجي الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية

د. إبراهيم بن سليمان الحربي

ملخص البحث

يواجه خريجي الشريعة والقانون عددا من الصعوبات اللغوية خلال أداء وظائفهم؛ لما تستلزمه هذه الوظائف بطبيعتها من معرفة لغوية متميزة، ونظراً لأهمية الوظائف التي يشغلها خريجوا تلك الأقسام؛ فإنه يجدر الاهتمام بتطوير مخرجاتها، ومعرفة الصعوبات التي تقف عائقا أمام إبداعهم ومعرفتهم بما يستدعيه عملهم من متطلبات، وأفضل السبل لمعالجة تلك الصعوبات.

يعد هذا البحث مساهمة في تطوير عدد من الوظائف الهامة ذات الارتباط المباشر باللغة العربية، عن طريق تطوير اللغة العربية لدى شاغليها، و ذلك ببيان أهمية اللغة العربية لخريجي أقسام الشريعة والقانون، وبيان الواقع الحالي لتدريس مواد اللغة العربية في أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، والمستوى اللغوي لطلاب تلك الأقسام، ومعرفة الصعوبات اللغوية التي تواجه الطلاب في هذه الأقسام، وأسباب هذه الصعوبات، ويقدم حلولاً للقضاء على هذه الصعوبات.

استخدم الباحث هنا الدراسة الوصفية وذلك باتباع منهجين، الأول: المنهج الوثائقي من خلال سجل استنباط، يتم فيه جمع مواد اللغة العربية وعدد ساعاتها في جميع أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، والثاني: المسح الاجتماعي، وذلك عن طريق إعداد الاستبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة. وينقسم البحث إلى خمسة فصول: الفصل الأول وهو موضوع البحث، والفصل الثاني وهو الإطار النظري وفيه بيان أهمية اللغة العربية لعلم الشريعة والقانون، وبيان واقع دراسة مواد اللغة العربية لدى أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، والدراسات السابقة، والفصل الثالث وهو الإجراءات المنهجية وفيه وصف لأدوات ومنهج الدراسة، والفصل الرابع وهو نتائج الدراسة، والفصل الخامس وفيه النتائج والتوصيات.

وتوصل البحث لنتائج وهي: قلة الدراسات والبحوث في هذا الموضوع المتعلق بالصعوبات اللغوية لخريجي الشريعة والقانون مع أهميته، أهمية اللغة العربية البالغة لخريجي الشريعة والقانون، عدم تحقيق مواد اللغة العربية التي تدرس لطلاب الشريعة والقانون لمتطلباتهم الوظيفية، وتبين أن أهم الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون هي الأخطاء اللغوية عند الكتابة و عند التحدث والإلقاء، وكذلك الأخطاء الإملائية. وكان الضعف اللغوي لخريج التعليم العام قبل التحاقه بالجامعة أهم سبب من أسباب الصعوبات اللغوية، ويأتي بعد ذلك عدم اهتمام بيئة العمل بعد التخرج باللغة العربية، وكذلك فإن مواد التخصص (الشرعية والقانونية) تُدرس بشكل منفصل عن مواد اللغة (عدم تطبيق المعرفة اللغوية في المواد القانونية والشرعية) و عدم وجود علاقة بين مواد اللغة العربية التي تُدرس ومتطلبات العمل. وأخيرا فإن أهم المقترحات كما تراها عينة الدراسة للقضاء على هذه الصعوبات يتمثل في تعزيز الاهتمام باللغة العربية في التعليم العام وفي أقسام الشريعة والقانون من الناحية النوعية والكمية، والإلزام بالتقيد باللغة العربية في مجال العمل.

وتوصل البحث لعدد من التوصيات وهي: القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالمعرفة اللغوية لخريجي الشريعة والقانون، تعريف أقسام الشريعة والقانون وطلابها بأهمية اللغة العربية، إضافة ساعات دراسية لمواد اللغة العربية في أقسام القانون في الجامعات السعودية؛ لتلبية حاجة طلابها اللغوية، تطوير ورفع المستوى اللغوي لطلاب أقسام الشريعة والقانون، من خلال الآتي: الاهتمام بتدريس اللغة العربية في أقسام الشريعة والقانون كمتطلب أساسي يفي بحاجة

الخريج، ضرورة إعادة النظر في مناهج اللغة العربية، تذليل الصعوبات اللغوية لخريجي أقسام الشريعة والقانون بالقضاء على أسباب تلك الصعوبات؛ وذلك من خلال عدد من الوسائل.

الفصل الأول: موضوع البحث

يتضمن هذا الفصل مقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها، وأخيرا مفاهيمها.

مقدمة:

إن اعتزاز الأمم بلغاتها مصدر قوة لها، يدعو لتعلمها وتعليمها وعدم استعمال غيرها بلا حاجة، و إيمان الشعوب بلغاتها ليس بعقد المؤتمرات والندوات لها فحسب، بل بتطبيقها والاهتمام بها وتعليمها بالشكل الصحيح في جميع المراحل التعليمية، إن اللغة العربية تُعد وعاء لكثير من العلوم التي تُدرّس في الجامعات في الدول العربية، ولذلك يجب أن تحظى بالاهتمام الواجب؛ لتصل المعلومة بوعائها الصحيح للطالب؛ لكي يوظفها التوظيف الصحيح في ميدان العمل بعد تخرجه.

تُعد اللغة العربية في بعض التخصصات جزءاً هاماً، وثيقة الصلة فيه، وتؤدي المعرفة والصياغة اللفظية فيه دورا هاما؛ يدعو لبحث مدى إدراج اللغة العربية وتعليمها للطالب كمقرر دراسي إلزامي كأحد مواد التخصص.

إن المتخرج من أقسام القانون والشريعة، وبصفته يتعامل مع النصوص الشرعية والقانونية؛ إما قراءة وفهما، وإما إلقاء وإفهاما وإقناعا للمتلقي؛ يحتاج التأهيل المناسب في اللغة العربية، وذلك للعلاقة الوطيدة –كما سنرى– بين هذين التخصصين: اللغة العربية والقانون والشريعة؛ ولذا نجد بعض الدول تشترط للالتحاق في أقسام القانون في جامعاتها؛ اجتياز اختبار في المهارات اللغوية، لجميع الملتحقين؛ وإن كانت لغتهم الأصلية هي لغة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يتعلق موضوع الدراسة بتخصصين مختلفين وهما: اللغة العربية من جانب، والشريعة والقانون من جانب آخر، وتكمن مشكلة الدراسة في أنها تستقصي جميع مواد اللغة العربية، التي تُدرس في أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، وتحديد واقع دراسة مواد اللغة العربية لدى أقسام الشرية والقانون في الجامعات السعودية، ومستوى المعرفة اللغوية لطلاب هذه الأقسام، من خلال رأي عينة الدراسة، ثم التعرف على الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون في جامعات المملكة العربية السعودية، في ميدان العمل بعد تخرجهم، وتقف حائلاً دون قيامهم بأعمالهم على الوجه المطلوب، وتبين أسباب هذه الصعوبات، وأفضل الوسائل والمقترحات لحلها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في: أنها تبين العلاقة بين اللغة العربية وتخصصي الشريعة والقانون، وهما تخصصان لهما اهميتهما، المتمثلة بأهمية الوظائف التي يتولاها خريجوا هذين التخصصين، وتحدد الدراسة مستوى اللغة العربية لدى خريجي هذين التخصصين، وواقع تدريس اللغة العربية لديهما، وتبين الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون، وأسباب هذه الصعوبات، والمقترحات المناسبة لحلها؛ مما يسهم في تطوير الوظائف القانونية والشرعية المهمة كالقضاء والمحاماة والاستشارات الشرعية والقانونية؛ عن طريق تطوير المناهج اللغوية لأقسام الشريعة والقانون، وإيجاد ما يحتاجه خريج هذه الأقسام من اللغة العربية في ميدان العمل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- بيان أهمية اللغة العربية لخريجي أقسام الشريعة والقانون.
٢- التعرف على واقع دراسة مواد اللغة العربية لدى أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية.
٣- تحديد المستوى اللغوي لخريجي الشريعة والقانون في ميدان العمل.
٤- التعرف على الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون في وظائفهم.
٥- التعرف على أسباب الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون في وظائفهم.
٦- اقتراح الحلول المناسبة للقضاء على الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون في وظائفهم.

تساؤلات الدراسة:

١- ما أهمية اللغة العربية لخريجي الشريعة والقانون؟
٢- ما واقع دراسة اللغة العربية لدى أقسام

الشريعة والقانون؟

٣- ما المستوى اللغوي لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية؟

٤- ما الصعوبات اللغوية لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية؟

٥- ما أسباب الصعوبات اللغوية لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية ؟

٧- ما المقترحات للقضاء على الصعوبات اللغوية لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية؟

مفاهيم الدراسة :

١- الصعوبات اللغوية: كل ما يواجه خريجوا الشريعة والقانون من صعوبات مرتبطة باللغة العربية.

٢- اللغة العربية: المراد بها هنا اللغة العربية، وهي مواد اللغة العربية، المهمة لخريج أقسام الشريعة والقانون في ميدان العمل، وهي: النحو والإملاء والقراءة و الصياغة وعلم البلاغة بأقسامها الثلاثة: علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع.

٣- خريجوا الشريعة: الطلاب الذين تخرجوا من المرحلة الجامعية من أقسام الشريعة أو أقسام القضاء في المملكة العربية السعودية .

٤- خريجوا القانون: الطلاب الذين تخرجوا من المرحلة الجامعية من أقسام الحقوق أو الأنظمة أو القانون في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

يتضمن هذا الفصل بيانا للعلاقة بين اللغة العربية والدراسات الشرعية والقانونية، وواقع دراسة مواد اللغة العربية لدى أقسام الشريعة والقانون في جامعات المملكة العربية السعودية، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: العلاقة بين اللغة العربية والدراسات الشرعية و القانونية:

العلاقة بين اللغة العربية والشريعة أو القانون علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما، فالشريعة أو القانون بحاجة للغة العربية ولا بد لدارسهما أن يتعلم اللغة العربية، كما أن اللغة العربية بحاجة للقانون، ولذا صدر العديد من الأنظمة والاتفاقيات في الحماية القانونية للغة العربية والمحافظة عليها والتمسك بقواعدها.

واللغة العربية يحتاجها الشرعي والقانوني، والمدعي والمدعى عليه، والقاضي والمحامي؛ لأنه يتعامل مع النصوص الشرعية والقانونية؛ قراءة وكتابة وإلقاء، فلا بد من الإلمام بقواعد اللغة العربية، وعلم الإملاء والصياغة، بل ينبغي أن يعرف دلالات الألفاظ؛ فتبديل حرف واحد، بل حركة واحدة؛ قد يغير المعنى، ويجعل الطالب مطلوبا، والحق باطلا، ومن ذلك ما ذكره ابن فارس في رسالته (فتيا فقيه العرب) إذ يقول "سمعت أبا بكر محمد بن الحسين الفقيه يقول: ادعى رجل مالا بحضرة القاضي أبي عبيد بن خربوبة، فقال المدعى عليه: مالُه علي حقٌّ- بضم اللام-، فقال أبو عبيد: أتعرف الإعراب؟ فقال نعم، قال: قُم قد ألزمتك المال"

وكما ذكر الشاطبي في الموافقات: أن الشريعة هي الأحكام التي لابد لمعرفتها من معرفة خطاب الشارع بالوجوب أو التحريم أو غيرها؛ مما لا يمكن معرفته إلا بمعرفة دلالات الألفاظ، وهي تستلزم معرفة اللغة العربية. (الموافقات ٣٦/١) والقانون لا بد ان يقترن بجزاء؛ لزجر المخالف. فلا بد من معرفة صياغة النص القانوني وطبيعة القاعدة القانونية، وهل هي قاعدة آمرة أو مكملة، وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة اللغة العربية.

فاللغة العربية لها عظيم الأثر على تخصصي الشريعة والقانون؛ لتوقفهما واعتمادهما على اللغة العربية في الفهم والإفهام؛ ذلك لأن خريج القانون والشريعة في أي مجال عمل، سيتعامل مع النصوص القانونية والشرعية، فيجب أن يكون على دراية بالأحكام اللغوية والإعراب وقواعد الإملاء ومدلولات النصوص، وإلا فلن يتمكن من الإبداع والتميز في عمله؛ ولذا يشترط على الطالب أن يكون لديه مستوى لغوي محدد، يؤهله للالتحاق في أقسام القانون في مختلف جامعات العالم.

وهذا ما تؤكده عينة الدراسة لهذا البحث؛ فقد اتفقوا على أهمية اللغة العربية لخريجي الشريعة والقانون بمتوسط حسابي ٣,٧١ من ٤. وبيان ذلك أن (٢٣٩) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٧٤,٢٪ من إجمالي أفراد الدراسة، يرون أن اللغة العربية مهمة جداً لخريجي الشريعة أو القانون، وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٧٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢٢,٤٪ من إجمالي أفراد الدراسة، يرون أن اللغة العربية مهمة لخريجي الشريعة أو القانون، و (١١) منهم يمثلون ما نسبته ٣,٤٪ من إجمالي أفراد الدراسة يرون أن اللغة العربية مهمة

إلى حد ما لخريجي الشريعة أو القانون. بينما لا يرى أي منهم أنها غير مهمة. (ملحق رقم ١٢)

المبحث الثاني: واقع دراسة مواد اللغة العربية لدى أقسام الشريعة والقانون في جامعات المملكة العربية السعودية:

عدد الجامعات في المملكة العربية السعودية (٢٥) جامعة حكومية، و (١٠) جامعات أهلية، (١٨) كلية اهلية متخصصة. يوجد فيها (١١) قسم شريعة ، و(٢٠) قسم قانون، مع حداثة أغلب أقسام القانون.

بدأت دراسة تخصص الشريعة في المملكة قبل دراسة القانون بثلاثين سنة تقريبا، حيث أُنشئ أول قسم شريعة في المملكة عام ١٣٦٩هـ (١٩٥٠م) في جامعة أم القرى، في حين أُنشئ أول قسم قانون في المملكة العربية السعودية عام ١٣٩٩هـ(١٩٧٩م) في جامعة الملك سعود،

يعين خريج الشريعة في المملكة بعدد من الوظائف التخصصية وهي عضو هيئة تدريس وقاضي ومحامي ومستشار شرعي وممثل ادعاء ومحقق شرعي إضافة لعدد من الوظائف غير التخصصية، ويعين خريجي القانون كذلك في نفس الوظائف السابقة في مجالهم القانوني؛ باستثناء القضاء فلا يعين فيه إلا خريجي الشريعة.

تخصص القانون لم يستقر على مسمى واحد في الجامعات في المملكة، وكذلك في المسميات الوظيفية، فيسمى إضافة للقانون بالحقوق أحيانا وبالأنظمة أحيانا أخرى.

ومن خلال جدول الاستنباط لهذه الدراسة؛ تم حصر جميع مواد اللغة العربية التي تدرس في جميع أقسام القانون والشريعة في المملكة العربية السعودية (ملحق رقم ١)، ويتبين بتحليل النتائج ما يلي:

١- المتوسط الحسابي لعدد مواد اللغة العربية التي تدرس في أقسام الشريعة هي ٢ ، بينما المتوسط الحسابي لعدد مواد اللغة العربية التي تدرس في أقسام القانون هي ١.٦٥.
٢- المتوسط الحسابي لعدد ساعات تدريس مواد اللغة العربية في أقسام الشريعة هي ٦.٤١ لجميع الفصول الدراسية للمرحلة الجامعية، بينما المتوسط الحسابي لعدد مواد اللغة العربية في أقسام القانون هي ٢.٥٩ لجميع الفصول الدراسية للمرحلة الجامعية. (ملحق رقم ٢)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

لم أجد بحثا ذا صلة مباشرة بموضوع البحث هنا، إلا إن هناك عددا يسيرا من الدراسات ذات العلاقة بالموضوعات القانونية اللغوية ومنها:

١- مكانة اللغة العربية في العقود والترافع في النظام القضائي السعودي، لعبدالعزيز الدغيثر، وهو بحث منشور في مجلة العدل، الصادرة من وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، العدد (٦٢) ربيع الأول ١٤٣٥ هـ، ويهدف البحث إلى بيان موقف علماء المسلمين من استعمال العربي للغة أخرى غير لغته بلا حاجة، وموقف المنظم السعودي من اللغة العربية، ثم بيان لحكم المترجم وتوصيفه الفقهي.
٢- الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، للدكتور/سليمان العيوني، وهو بحث منشور في مجلة العلوم العربية، الصادرة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد(٢٩) شوال ١٤٣٤هـ ، ويهدف لوضع ضوابط لغوية للصياغة القانونية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراستين السابقتين في بيان أهمية اللغة العربية للقانون والأنظمة، وتختلف عنهما في أنها تتعلق بخريجي الدراسات الشرعية والقانونية، فتبين الواقع الحالي لتدريس اللغة العربية في أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، ثم تبين وجهة نظرهم من خلال عينة الدراسة في الصعوبات اللغوية التي تواجههم في عملهم، وأسبابها، والوسائل المناسبة للقضاء على هذه الصعوبات، في حين الدراسة الأولى؛ تنصب على بيان مسألة خلافية في الفقه، وهي توصيف المترجم، وتكييف وضعه الفقهي أمام القضاء، والدراسة الثانية تضع أربعة ضابط لغوية للصياغة القانونية.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية

يتضمن هذا الفصل توضيحاً لنوع الدراسة، ومنهجها، كما يتضمن توضيحاً لمجتمع الدراسة، ووصفاً لأداتها، والتحقق من صدقها وثباتها، كما يتضمن توضيحاً للأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

نوع الدراسة:

دراسة وصفية؛ لمناسبتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، والدراسة الوصفية لا تتوقف فقط على وصف الظاهرة المدروسة، بل تتعدى ذلك لمحاولة الكشف عن العلاقة بين الظاهرة المدروسة والمتغيرات التي تؤثر فيها.

المنهج المستخدم:

استخدم الباحث منهجين وهما: المنهج الوثائقي؛ وفيه استقصاء وجمع لمواد اللغة العربية التي تدرس في جميع أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، والمسح الاجتماعي وذلك عن طريق إعداد الاستبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة:

العاملون في المجال القانوني والشرعي، من خريجي أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، ممن يشغلون وظائف قاضي أو محامي أو مستشار شرعي أو مستشار قانوني أو باحث شرعي أو قانوني أو عضو هيئة تدريس.

العينه:

تم أخذ عينه غير احتمالية، مكونة من ثلاثمائة واثنين وعشرين (٣٢٢) من خريجي الشريعة والقانون؛ الذين يشغلون أحد الوظائف السابقة في مجتمع الدراسة، وذلك من خلال استبانة إلكترونية أُرسلت لمجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

١- سجل استنباط تم تقسيمه إلى سبعة أقسام، القسم الأول وفيه اسم الجامعة، والقسم الثاني وفيه اسم الكلية، والقسم الثالث وفيه النشأة، والقسم الرابع وفيه اسم القسم، والقسم الخامس وفيه عدد مواد اللغة العربية في القسم، والقسم السادس وفيه مسمى المادة، والقسم السابع وفيه عدد ساعات المادة. (ملحق رقم ١) وتم الحصول على هذه المعلومات عن طريقين:

أ- مواقع أقسام الشريعة والقانون الإلكترونية.

ب- دليل التخصصات في مؤسسات التعليم العالي الموجود في موقع وزارة التعليم.

٢- استبانة، تم تقسيمها إلى خمسة محاور: في المحور الأول طلب البيانات الأولية للمبحوث، وفي المحور الثاني الصعوبات اللغوية التي تواجه خريج الشريعة والقانون في مجاله الوظيفي، وفي المحور الثالث أسباب هذه الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون، وفي المحور الرابع مقترحات لاجتياز هذه الصعوبات اللغوية، وفي المحور الخامس ما يرغب المبحوث إضافته من مقترحات. (الاستبانة ملحق رقم ٣) وأُعطي لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة درجات لتتم معالجتها إحصائيا على النحو التالي: موافق بشدة (٤) درجات، موافق (٣) درجات، غير موافق (٢) درجتين، غير موافق إطلاقا (١) درجة واحدة.

صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بحساب صدق الأداة بطريقين:

أ – الصدق الظاهري للأداة :

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه؛ عُرضت على مجموعة من المحكمين، ومنهم خمسة من أعضاء هيئة التدريس المختصين؛ ممن هم على رتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وفي ضوء آرائهم قمت بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وتراوحت معاملات الصدق بين (٠،٦٨١، و ٠،٨١٨) وهي جميعها معاملات دالة عند مستوى (٠،٠١) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محورها. (ملحق رقم ٤ جدول رقم ١-٣)

- ثبات أداة الدراسة :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbachs Alpha [2])) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وكانت معامل الثبات العام عال حيث بلغ (٠,٨٦١١) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة، يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. (ملحق رقم٤ جدول رقم ٤)

- أساليب المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الرباعي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(٤-١=٣)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(٣/ ٤= ٠,٧٥) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

- من ١,٠٠ إلى ١,٧٥ يمثل (غير موافق إطلاقاً) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١,٧٦ إلى ٢,٥٠ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٢,٥١ إلى ٣,٢٥ يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٣,٢٦ إلى ٤,٠٠ يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

١) التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢) المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٣) المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

٤) تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

٥) تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-test) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين خريجي الشريعة وخريجي القانون.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة، والنتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

المبحث الأول: النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة.

(١٨٩) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٨,٧٪ من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم شريعة، وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة؛ نظرا لقدم كليات الشريعة، وكثرة خريجيها، مقارنة بكليات القانون كما سبق بيانه، بينما (١٣٣) منهم يمثلون ما نسبته ٤١,٣٪ من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم قانون. (ملحق رقم ٥)

تم اختيار العينة من أقسام الشريعة، والقانون التي سبق لها تخريج طلاب، والتحاقهم بوظائفهم، وانحصر ذلك في سبعة عشر جامعة، كانت الغالبية من النسبة؛ لسبع جامعات منها؛ نظرا لقدمها وعدد خريجيها، بينما ما عداها انحصرت النسبة بعدد قليل وذلك لحداثة تلك الجامعات؛ حيث لم يتخرج منها إلا دفعات قليلة. (ملحق رقم ٦)

أكثر من ٥٦٪ من العينة لديهم خبرة وظيفية لمدة خمس سنوات فاكثر (٥٨) منهم يمثلون ما نسبته ١٨,٠٪ من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم الوظيفية بعد تخرجهم أقل من عشر سنوات، مقابل (٤٩) منهم يمثلون ما نسبته ١٥,٢٪ من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم الوظيفية بعد تخرجهم عشرين سنة

فأكثر، و(٣٩) منهم يمثلون ما نسبته ١٢,١٪ من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم الوظيفية بعد تخرجهم أقل من خمس عشرة سنة، و(٣٦) منهم يمثلون ما نسبته ١١,٢٪ من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم الوظيفية أقل من عشرين سنة. (ملحق رقم ٧)

(١٠٨) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٣٣,٥ ٪ من إجمالي أفراد الدراسة محامين، وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما (٥٧) منهم يمثلون ما نسبته ١٧,٧٪ من إجمالي أفراد الدراسة قضاة، بينما (٤٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٣,٧ ٪ من إجمالي أفراد الدراسة مستشارين، مقابل (٣٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠,٩٪ من إجمالي أفراد الدراسة باحثين، و(٥٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٧,١٪ من إجمالي أفراد الدراسة أعضاء هيئة تدريس، و(١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤,٣٪ من إجمالي أفراد الدراسة إداريين، و(٦) منهم يمثلون ما نسبته ١,٩٪ من إجمالي أفراد الدراسة محققين، و(٣) منهم يمثلون ما نسبته ٠,٩٪ من إجمالي أفراد الدراسة غير موظفين. (ملحق رقم ٨)

(١٢١) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٣٧,٥٪ من إجمالي أفراد الدراسة تقديرهم الجامعي جيد جداً وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (١٠٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٢,٠٪ من إجمالي أفراد الدراسة تقديرهم الجامعي ممتاز، مقابل (٨٣) منهم يمثلون ما نسبته ٢٥,٨٪ من إجمالي أفراد الدراسة تقديرهم الجامعي جيد، و(١٥) منهم يمثلون ما نسبته ٤,٧٪ من إجمالي أفراد الدراسة تقديرهم الجامعي مقبول. (ملحق رقم ٩)

المبحث الثاني: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما المستوى اللغوي لخريجي الشريعة والقانون؟

للتعرف على المستوى اللغوي لخريجي (شريعة او قانون) في مجالهم الوظيفي؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور المستوى اللغوي لخريجي (شريعة او قانون) في مجالهم الوظيفي. وجاءت النتائج على النحو التالي: المتوسط الحسابي للمستوى اللغوي لخريجي القانون هو ١,٨٢ من ٤ (ملحق رقم ١٠)، بينما المتوسط الحسابي لخريجي الشريعة هو ٢,٧٨ من ٤ (ملحق رقم ١١)

السؤال الثاني: ما مدى أهمية اللغة العربية لخريجي الشريعة والقانون؟

للتعرف على مدى أهمية اللغة العربية لخريجي الشريعة والقانون؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مدى أهمية اللغة العربية لخريجي الشريعة والقانون وجاءت النتائج على النحو التالي:

(٢٣٩) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٧٤,٢٪ من إجمالي أفراد الدراسة يرون أن اللغة العربية مهمة جداً لخريجي الشريعة أو القانون، وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٧٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢٢,٤٪ من إجمالي أفراد الدراسة يرون أن اللغة العربية مهمة لخريجي الشريعة أو القانون، و (١١) منهم يمثلون ما نسبته ٣,٤٪ من إجمالي أفراد الدراسة يرون أن اللغة العربية مهمة إلى حد ما لخريجي الشريعة أو القانون. بينما لا يرى أي منهم أنها غير مهمة. (ملحق رقم ١٢)

السؤال الثالث: ما الصعوبات اللغوية التي تواجه خريج (شريعة او قانون) في مجاله الوظيفي ؟

للتعرف على الصعوبات اللغوية التي تواجه خريج (شريعة أو قانون) في مجاله الوظيفي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الصعوبات اللغوية التي تواجه خريج (شريعة او قانون) في مجاله الوظيفي وجاءت النتائج وفق الترتيب التالي: كثرة الأخطاء اللغوية عند الكتابة، كثرة الأخطاء اللغوية عند التحدث والإلقاء، كثرة الأخطاء الإملائية، عدم القدرة على التعبير واختيار الألفاظ المناسبة، عدم القدرة على الإقناع وبيان الحجة لضعف المهارة اللغوية، عدم القدرة على الفهم الصحيح للنصوص، عدم القدرة على القراءة الصحيحة للنصوص. (ملحق رقم ١٣)

السؤال الرابع: ما أسباب الصعوبات اللغوية التي تواجه خريج (شريعة أو قانون) في مجاله الوظيفي ؟

للتعرف على أسباب الصعوبات

اللغوية التي تواجه خريج (شريعة أو قانون) في مجاله الوظيفي؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أسباب الصعوبات اللغوية التي تواجه خريج (شريعة أو قانون) في مجاله الوظيفي وجاءت النتائج وفق الترتيب التالي: الضعف اللغوي لخريج التعليم العام قبل التحاقه بالجامعة، عدم اهتمام بيئة العمل بعد التخرج باللغة العربية، مواد التخصص (الشرعية أو القانونية) تُدرّس بشكل منفصل عن مواد اللغة (عدم تطبيق المعرفة اللغوية في المواد القانونية أو الشرعية)، عدم وجود علاقة بين مواد اللغة العربية التي تُدرّس ومتطلبات العمل، الضعف اللغوي لدى مدرسي المواد الشرعية أو القانونية، عدم كفاية مواد اللغة العربية التي تتدرذس في القسم الذي تخرجت منه (شريعة أو قانون(،عدم اهتمام القسم الذي تخرجت منه (شريعة أو قانون) باللغة العربية، عدم وجود مواد لغة عربية في القسم الذي تخرجت منه (شريعة أو قانون(. (ملحق رقم ١٤)

السؤال الخامس: ما مقترحات تأهيل خريجي (شريعة أو قانون) لاجتياز الصعوبات اللغوية ؟

للتعرف على مقترحات تأهيل خريجي (شريعة أو قانون) لاجتياز الصعوبات اللغوية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مقترحات تأهيل خريجي (شريعة أو قانون) لاجتياز الصعوبات اللغوية وجاءت النتائج وفق الترتيب التالي: تعزيز الاهتمام باللغة العربية لدى أقسام الشريعة أو القانون، الإلزام بالتقيد بقواعد اللغة العربية في مجال العمل، تأهيل مدرسي الشريعة أو القانون لغويا، تضمين المعرفة اللغوية في المواد الشرعية أو القانونية وليس دراستها بشكل مستقل، إضافة مواد اللغة العربية كمواد إلزامية، اشتراط درجة معينة في اللغة العربية لمن يلتحق بالقسم الذي تخرجت منه (شريعة أو قانون(،اشتراط دبلوم لغة عربية لخريج تخصصك قبل ممارسة العمل. (ملحق رقم ١٥)

الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها

يتضمن هذا الفصل نتائج الدراسة، وتوصياتها.

أولاً: نتائج الدراسة.

١- قلة الدراسات والبحوث في موضوع الصعوبات اللغوية لخريجي الشريعة والقانون في الجامعات السعودية، مع أهمية الموضوع.

٢- أهمية اللغة العربية البالغة لخريجي الشريعة والقانون في الجامعات السعودية.

٣- عدم كفاية مواد اللغة العربية التي تُدرس وخصوصاً في أقسام القانون في الجامعات السعودية.

٤- عدم تحقيق مواد اللغة العربية التي تُدرس لطلاب الشريعة والقانون في الجامعات السعودية لمتطلباتهم الوظيفية، مما انعكس على مستواهم اللغوي، وما يواجهون من صعوبات، ويبرز ذلك بشكل أوضح لدى أقسام القانون.

٥- أهم الصعوبات اللغوية التي تواجه خريجي الشريعة والقانون، هي – وفق الترتيب التالي-:

أ- الأخطاء اللغوية عند الكتابة.

ب- الأخطاء اللغوية عند التحدث والإلقاء.

ج- الأخطاء الإملائية.

د-عدم القدرة على التعبير واختيار الألفاظ المناسبة. هـ- عدم القدرة على الإقناع وبيان الحجة لضعف المهارة اللغوية.

٦- أهم سبب من أسباب الصعوبات اللغوية، هي – وفق الترتيب التالي -:

أ- الضعف اللغوي لخريج التعليم العام قبل التحاقه بالجامعة.

ب- عدم اهتمام بيئة العمل بعد التخرج باللغة العربية.

ج- مواد التخصص (الشرعية والقانونية) تُدرس بشكل منفصل عن مواد اللغة (عدم تطبيق المعرفة اللغوية في المواد القانونية والشرعية).

د- عدم وجود علاقة بين مواد اللغة العربية التي تُدرس ومتطلبات العمل.

هـ- الضعف اللغوي لدى مدرسي المواد الشرعية والقانونية.

٧- أهم المقترحات كما تراها عينة الدراسة للقضاء على هذه الصعوبات يتمثل – وفق الترتيب التالي- في:

أ- تعزيز الاهتمام باللغة العربية في التعليم العام، وفي أقسام الشريعة والقانون من الناحية النوعية والكمية.

ب- الإلزام بالتقيد باللغة العربية في مجال العمل.
ج- تأهيل مدرسي الشريعة والقانون لغويا.
د- تضمين المعرفة اللغوية في المواد الشرعية والقانونية، وليس دراستها بشكل مستقل.
هـ- إضافة مواد اللغة العربية كمواد إلزامية.
و- اشتراط مستوى معين في اللغة العربية لمن يلتحق بأقسام الشريعة والقانون.

ثانيا: توصيات الدراسة.

١-القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالمعرفة اللغوية لخريجي الشريعة والقانون، وما يواجههم من صعوبات لغوية، والسعي للقضاء عليها؛ ليسهم ذلك في تطوير الوظائف الهامة التي يشغلونها بعد تخرجهم.

١- تعريف أقسام الشريعة والقانون وطلابها بأهمية اللغة العربية؛ لما لها من تأثير على أداء طلاب هذه الأقسام في ميدان عملهم.

٢- إضافة ساعات دراسية لمواد اللغة العربية، وخصوصا في أقسام القانون في الجامعات السعودية؛ لتلبية حاجة طلابها اللغوية.

٣- تطوير ورفع المستوى اللغوي لطلاب أقسام الشريعة والقانون، من خلال الآتي:

أ- الاهتمام بتدريس اللغة العربية في أقسام الشريعة والقانون كمتطلب أساسي يفي بحاجة الخريج.

ب- ضرورة إعادة النظر في مناهج اللغة العربية، التي تُدرّس لخريجي الشريعة والقانون؛ لتتوافق مع المتطلبات الوظيفية، وتسهم في القضاء على الصعوبات التي تواجههم بعد تخرجهم والتي من أهمها: الأخطاء اللغوية عند الكتابة، وعند التحدث والإلقاء، والأخطاء الإملائية، وعدم القدرة على التعبير واختيار الألفاظ المناسبة، وعدم القدرة على الإقناع وبيان الحجة لضعف المهارة اللغوية.

ج- تذليل الصعوبات اللغوية لخريجي أقسام الشريعة والقانون؛ بالقضاء على أسباب تلك الصعوبات، وذلك بالطرق التالية: تعزيز الاهتمام باللغة العربية في التعليم العام، وفي أقسام الشريعة والقانون، من الناحية النوعية والكمية، الإلزام بالتقيد باللغة العربية في مجال العمل، تأهيل مدرسي الشريعة والقانون لغوياً، تضمين المعرفة اللغوية في المواد الشرعية والقانونية، وليس دراستها بشكل مستقل، إضافة مواد اللغة العربية كمواد إلزامية، اشتراط مستوى معين في اللغة العربية؛ لمن يلتحق بأقسام الشريعة والقانون في الجامعات السعودية.

المراجع:

١- ابن تيمية، أحمد بن عبد السلام (١٣٩٨ هـ) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع عبد الرحمن بن قاسم، الرياض، دار الإفتاء.
٢- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (١٣٧٧هـ) فتيا فقيه العرب، منشور في مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، الجزء الأول، المجلد الثالث والثلاثون.
٣- ابن منظور، أبو الفضل محمد (١٤١٤هـ). لسان العرب. دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.
٤- أقسام الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية، موقع وزارة التعليم الإلكتروني: #https://www.mohe.gov.sa/ar/default.aspx
٥- الألباني، محمد ناصر الدين (١٤١٥ هـ) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.
٦- البخاري، محمد بن إسماعيل (١٤٢٢ هـ) صحيح البخاري، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى.
٧- الدغيثر، عبدالعزيز بن سعد (١٤٣٥هـ) مكانة اللغة العربية في العقود والترافع في النظام القضائي السعودي، مجلة العدل، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد (٦٢) ربيع الأول ١٤٣٥ هـ.
٨- دليل التخصصات في مؤسسات التعليم العالي (١٤٣٦ هـ) وزارة التعليم العالي، الرياض.
٩- دليل التعليم العام (١٤٣٥/١٤٣٦ هـ) موقع وزارة التعليم: #https://www.mohe.gov.sa/ar/default.aspx
١٠- ذنيبات، محمد جمال (١٤٣٣هـ) المدخل لدراسة القانون، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى.
١١- الرازي، أبوعبد الله محمد (١٤٢٠هـ) مختار الصحاح، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة.
١٢- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (٢٠٠٨م)، الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الثانية.
١٣- صبرة، محمود علي (٢٠٠٩ م) أصول الصياغة القانونية، دار الكتب القانونية، الإمارات، الطبعة الأولى.
١٤- العيوني، سليمان بن عبد العزيز (١٤٣٤ هـ) الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد(٢٩) شوال ١٤٣٤هـ.
١٥- يس، عبدالرزاق حسين (١٤٢٩ هـ) المدخل لدراسة القانون –نظرية القانون-، أكاديمية شرطة دبي، دبي، الطبعة الثانية